



مجلة جامعة أم القرى
للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية

**توصيات اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاعات التعليم العام
ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بدول الخليج العربية
(الاستثمار التربوي في دول الخليج : الواقع وسبل التطوير)**

**الذي نظمه مكتب التربية العربي لدول الخليج
بالتعاون مع**

الغرفة التجارية الصناعية بالإحساء

16 - 17 رجب 1423هـ - 23 - 24 سبتمبر 2002م

**توصيات اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاعات التعليم العام
ورؤساء الغرف التجارية والصناعية بدول الخليج العربية
(الاستثمار التربوي في دول الخليج : الواقع وسبل التطوير)**

الغرفة التجارية الصناعية بالإحساء - المملكة العربية السعودية

١٦ - ١٧ رجب ١٤٢٣هـ - ٢٣ - ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٢م

الاستثمار التربوي، وإضافة النصوص الناظمة للمستجدات والمتغيرات، نحو مزيداً من التسهيلات والحوافز الداعمة لهذا الاتجاه.

٣- التأكيد على أهمية النوعية وجودة التعليم المقدم من قبل القطاع الخاص من خلال أنظمة ومعايير حديثة تصمم من قبل وزارات التربية والتعليم والمعارف، وربط الدعم والحوافز لمشاريع التعليم الخاص أو الأهلي بالمشاريع ذات النوعية المتميزة والجودة العالية.

ثانياً : فيما يتعلق بجدوى الاستثمار ومجالاته :

عبر المشاركون عن الرغبة الأكيدة لدى قطاعات التعليم الجامعي والتعليم العام وقطاعات الأعمال والإنتاج والتعاون في الاستثمار التربوي المباشر وغير المباشر مع التركيز على الجودة والتطوير، ومن هذا المنطلق يوصي المشاركون بما يلي :

١- التأكيد على استخدام الأساليب العلمية في الاستثمار التربوي التي تستند إلى دراسات الجدوى المبنية على معطيات واقعية في التخطيط والتنفيذ للمشروعات الاستثمارية التربوية، وربط منح التراخيص لها بنتائج تلك الدراسات.

٢- التأكيد على توجيه الاستثمارات التربوية، وفقاً لاستراتيجيات الدول الأعضاء

التوصيات والتوجهات :

وبعد مناقشة مستفيضة لأوراق العمل توصل المشاركون إلى التوصيات والتوجهات التالية :

أولاً : فيما يتعلق بواقع الاستثمار التربوي بالدول الأعضاء :

من خلال المناقشات واستعراض أوراق العمل المقدمة، تبين للمشاركين في هذا اللقاء عدم توفر المعلومات الدقيقة والشاملة عن واقع الاستثمار التربوي في الدول الأعضاء سواء المعلومات المتعلقة بالمشروعات القائمة أو المجالات والفرص المتاحة، أو الأنظمة والقوانين المنظمة للاستثمار ومدى كفايتها، وعليه يوصي المشاركون بما يلي :

١- دعوة الغرف التجارية والصناعية إلى التعاون مع الجامعات ووزارات التربية في إجراء المزيد من الدراسات التقييمية التي ترصد واقع الاستثمارات التربوية وتقييمها، وإبراز تجاربها المتميزة وحاجة المجتمع إليها، ونشر المعلومات عنها، وعن خصائص الاستثمار فيها وعائداته.

٢- دعوة الجهات المعنية في كل دولة من الدول الأعضاء إلى تطوير أنظمة وقوانين

٤- عرض ومناقشة الاستثمار في موضوعات محددة مثل : تقنيات التعليم، البرامج التدريبية، البرامج المعلوماتية والحاسوبية، التخصص. وفي ختام اللقاء رفع المشاركون في اللقاء لصاحب السمو الأمير بدر بن محمد بن جلوي آل سعود - محافظ الأحساء بالملكة العربية السعودية بخالص الشكر والتقدير على رعايته لهذا اللقاء، وقرروا رفع بريقة شكر لسموه بهذه المناسبة.

كما عبر المشاركون عن خالص امتنانهم وشكرهم لسعادة الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الحماد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بالأحساء وأعضاء مجلس الإدارة على كرم ضيافتهم وحسن وفادتهم واستقبالهم لكافة المشاركين في هذا اللقاء.

كما تقدم المشاركون في هذا اللقاء بشكرهم لسعادة الأستاذ عبد العزيز خالد العياف الأمين العام للغرفة التجارية الصناعية بالأحساء وكافة مساعديه على التسهيلات التي قدمتها الغرفة والتي أسهمت في نجاح هذا اللقاء.

كما عبر المشاركون عن خالص شكرهم وتقديرهم لسعادة الدكتور سعيد بن محمد المليص المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج وكافة معاونيه على حسن الإعداد والتنظيم لهذا اللقاء، متمنين للجميع التوفيق والسداد.

والله ولي التوفيق،،

واحتياجاتها الحالية والمستقبلية لا سيما في مجالات التقنية والمعلومات.

٣- دعوة وزارات التربية والتعليم والمعارف إلى الإعلام عن فرص الاستثمار المتاحة لديها ذات الجدوى الاقتصادية، ودعوة القطاع الخاص إلى استثمارها.

٤- إقامة مشروعات استثمارية تربوية شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وكذلك بين رجال الأعمال ورجال التربية، تأصيلاً للتعاون وتحقيقاً للاستثمار الأمثل.

٥- التأكيد على أهمية الاستثمارات التربوية غير المباشرة باعتبارها تتضمن مجالات وفرص رحيبة للاستثمار بها.

٦- دعوة جامعات الدول الأعضاء وغرف التجارة والصناعة إلى تفعيل التعاون في مجال البحث العلمي باعتباره من أهم المجالات ذات العائد التنموي والاقتصادي.

ثالثاً : فيما يتعلق بموضوع اللقاء القادم :

استعرض المشاركون عدداً من المقترحات المقدمة من بعض المشاركين، وتم الاتفاق على تحديد الموضوعات الآتية على أن يترك لمكتب التربية العربي لدول الخليج اختيار المناسب منها وهي كما يلي :

١- مشاركة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية من خلال الاستثمار في مجالات التدريب المختلفة.

٢- تجارب القطاع العام والخاص الرائدة في مجال الاستثمار التربوي المباشر وغير المباشر.

٣- أولويات الاستثمار في دول الخليج العربية والفرص الاستثمارية ذات العوائد المشتركة لقطاعي الأعمال والتعليم.